

عاجل جداً

منشور مالي رقم (٧) لعام ٢٠١٧ م بشأن الإجراءات المالية لموازنة عام ٢٠١٧ م

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين

بالإشارة إلى:

- المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/١) الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/١ م بالتصديق على الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ م.
- قرار مجلس الوزراء الموقر المتخذ في جلسته رقم (٢٧/٢٠١٦) المنعقدة بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٦ م، وقرار مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة الموقر المتخذ في جلسته رقم (٤/٢٠١٦) المنعقدة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٦ م باعتماد الأسس العامة لموازنة عام ٢٠١٧ م وسقفها المالي.
- العجز المعتمد في موازنة عام ٢٠١٧ م والبالغ (٣) مليار ريال عماني وحجم العجز الفعلي المتراكم لعامي ٢٠١٥ م و ٢٠١٦ م والبالغ نحو (١٠) مليار ريال عماني.
- الأهداف والأولويات التي حددتها موازنة عام ٢٠١٧ م والتي من أهمها:
 - تخفيض العجز المعتمد في الموازنة باستخدام كافة الفوائض المالية التي قد تتحقق خلال العام نتيجة تحسن أسعار النفط.
 - السعي لتحسين التصنيف الائتماني للسلطنة بتقوية المركز المالي للحكومة وتقليل الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات.
 - تخفيض معدل سعر النفط التعادلي اللازم لتوازن الإيرادات والإنفاق والذي يقدر بنحو (٧٤) دولار وفقاً لتقديرات الموازنة.

(٢)

ولتحقيق الاستدامة والاستقرار المالي وما تقتضيه الضرورة الحتمية من الاستمرار في الالتزام بالسياسات والإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة والتي ستتخذها في هذا الخصوص، فإن وزارة المالية تود أن تلفت انتباه كافة الوزارات والوحدات والهيئات الحكومية إلى أهمية وضرورة العمل بما يلي:

- (١) الالتزام التام بالمخصصات المعتمدة في الموازنة وعدم المطالبة بمخصصات إضافية خلال السنة، والعمل على تغطية أية التزامات جديدة وملحة بإعادة ترتيب أولويات الصرف وتأجيل ما هو غير ضروري.
- (٢) الاستمرار في مراجعة وترشيد الإنفاق أينما أمكن من خلال إعادة دراسة كافة بنود الصرف وتوجيه الموارد المتاحة للقيام بالخدمات الأساسية وتقليص أية مصروفات لا تصب في تحقيق الغايات الأساسية.
- (٣) الاستمرار في الجهود المبذولة لتنشيط الإيرادات غير النفطية سواءً بمراجعة وتعديل الرسوم الحالية أو اقتراح رسوم جديدة تكون متوافقة مع نوعية وتكلفة الخدمة.
- (٤) دراسة وتقديم أية مقترحات أو بدائل أو حلول مبتكرة تساعد على تخفيف العبء المالي والإداري عن الوزارة أو الوحدة وتؤدي إلى تعزيز كفاءة الإنفاق بما في ذلك:
 - (أ) إمكانية إسناد بعض الأعمال والخدمات إلى مؤسسات القطاع الخاص مع وضع الضوابط اللازمة لضمان سلامة وجودة وتكلفة هذه الخدمات.
 - (ب) اقتراح وسائل وطرق تمويلية فاعلة لإيجاد تمويل لبعض الخدمات والأعمال التي تقوم بها الوزارات والوحدات الحكومية حالياً مع مراعاة أن يكون التمويل بشروط وتكلفة تنافسية معقولة.

(٣)

- ٥) أن تقوم الوزارات والوحدات الحكومية بفتح نافذة لتقديم الخدمات التفضيلية لمن يرغب مقابل رسوم بحيث تشمل كافة أنواع الخدمات والمعاملات.
- ٦) الإسراع في التحول إلى التعامل الإلكتروني لجميع المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة إلى المجتمع وبما يضمن سرعة ودقة وسهولة تقديم الخدمة مع ضرورة وضع آليات لقياس رضا متلقي الخدمة.
- ٧) الاستمرار في تنفيذ الإجراءات والضوابط الواردة في المنشورات المالية الصادرة من وزارة المالية خلال الأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٧م) والمتعلقة بترشيد الإنفاق العام وتنشيط الإيرادات.

ختاماً ، إذ تتقدم وزارة المالية بالشكر والتقدير لكافة الوزارات والوحدات والهيئات الحكومية على تعاونها وتجاوبها مع التدابير المتخذة لمواجهة التحديات المالية فأنها ترجو من الجميع استمرار التعاون لما فيه المصلحة العامة.

والله ولي التوفيق ، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ١٨ / ٤ / ١٤٣٨هـ
الموافق: ١٧ / ١ / ٢٠١٧م